مكتب المساعدة لمحور مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي

سلسلة التعلّم حول العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا

الموجز التعليمي الثالث: الآثار المترتبة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا والإجراءات التي ينبغي أن تتخذها الوكالات الإنسانية والجهات المانحة والصناعات الرقمية

مقدمة

تعد التكنولوجيا الرقمية وغيرها من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدوات ذات فعالية محتملة في تعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، ومع ذلك، تغيّر التكنولوجيا من تجارب النساء والفتيات مع العنف. يظهر العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا بصفة سريعة ومعتبرة كشكل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي على مستوى العالم، بما في ذلك في السياقات المتأثرة بالنزاعات والكوارث وحالات الطوارئ الإنسانية الأخرى. هناك حاجة ملحّة لاتّخاذ إجراءات للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا والتخفيف من حدّته والاستجابة له في السياقات الإنسانيّة. لكن، لا يُعرف سوى القليل عن العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا أو عن الأساليب الفعالة في معالجته في البيئات الهشة والمتضررة من حالات الطوارئ. وللتصدي لهذه الظاهرة المستجدة والاستجابة لها في ظل الجهود الأوسع المبذولة للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ، من الضروري أن يفهم المجتمع الناشط موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا وأن يطوّر استراتيجيات وقدرات فعالة للتصدي له والتخفيف من حدته والاستجابة للناجيات منه.

تهدف سلسلة التعلم هذه إلى: 1) بناء معارف أساسية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا، 2) تسليط الضوء على الاستراتيجيات الحالية للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا والاستجابة له والتي يمكن تكييفها لاستخدامها في حالات الطوارئ والسياقات الهشة، 3) اقتراح إجراءات ذات أولوية والتي يجب أن يتخذها مختلف أصحاب المصلحة لبدء معالجة المشكلة. تستند المعلومات في هذه السلسلة على أبحاث وتجارب تطبيقية،[1] من مراجعة لمؤلفات منشورة وكذلك غير الرسمية ومقابلات أُجريت مع 25 باحثة وممارسة وناشطة يعملن في سياقات متنوعة على مستوى العالم.[2]ومن بين اللواتي أجريت معهن المقابلة أخصائيات في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي وناشطات في مجال حقوق المرأة والحقوق الرقمية وعدد من الباحثات والخبيرات العاملات في مجال تقاطع التكنولوجيا مع العنف القائم على النوع الاجتماعي.

يتطرّق الموجز التعليمي الثالث من هذه السلسلة التعليميّة[3] إلى بعض الآثار الأوسع نطاقا للعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا. ويقدّم توصيات

[1] إلى جانب القيام بمراجعة المؤلفات الأدبية والمصادر، اشترك مكتب المساعدة مع مجموعة مشاركة الخبرات (Community of Practice) لمحور مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي لإجراء دراسة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا بين العضوات للحصول على معلومات عن كيفية تجلّيه في السياقات المختلفة، وعن كيفية استجابة الخدمات وماهية التحديات التي تواجه معالجة المشكلة. كما دُعيت عضوات مجموعة مشاركة الخبرات للمشاركة في مقابلة لتبادل معارفهن وخبراتهن ومهاراتهن في معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا.

[2] من بين اللاتي أُجريت المقابلة معهن، أخصائيات ومقدمات خدمة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي يعملن مع الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا، وباحثات وناشطات في مجال حقوق المرأة ومستشارات في السياسات ومديرات للبرامج، وتنشط أغلبهن في بيئات متوسطة ومنخفضة الدخل. تعمل المخبرات مع المنظمات غير الحكومية المجتمعية والوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمؤسسات البحثية ووكالات الأمم المتحدة في إفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا الشمالية. ورغم عدم ذكر الأسماء بصفة فردية لحماية هوية بعض المخبرات ومكان وجودهن، فقد تم الاعتراف بمجهودهن وشكرهن على مشاركة خبراتهن الطويلة ومعارفهن ومهاراتهن في هذا المجال.

[3] يطرح الموجز التعليمي الأول المشكلة عبر النظر في أنواع مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا ونسبة انتشارها وكيفية تجلّيها في سياقات حالات الطوارئ، بالإضافة إلى تأثيرها على النساء والفتيات، ويُسلّط الموجز التعليمي الثاني الضوء على الاستراتيجيات والإجراءات اللازمة للاستجابة له.

لأصحاب المصلحة الرئيسين، بما فيهم الوكالات الإنسانية والجهات المانحة والصناعات الرقمية بشأن الإجراءات ذات الأولوية التي يجب اتخاذها للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له.

آثار العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا على حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين

كما بيّنه الموجز التعليمي *1 فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي ا* عبر التكنولوجيا، يحدث العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا في السياقات الإنسانيّة بمعدلات مماثلة أو أعلى من الأوضاع غير الطارئة، نظرًا لزيادة نقاط الضعف والمخاطر التي تواجهها النساء والفتيات والناتجة عن النزاعات والكوارث والنزوح. وأفادت التقارير بأنّ التكنولوجيا الرقميّة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تُستعمل بكثرة لارتكاب التحرش الجنسي والاعتداء والاستغلال وفي عنف الشريك الحميم والاتجار بالنساء والفتيات في السياقات الإنسانية.[4] ومما يثير القلق وجود العاملين في المجال الإنساني من بين المبلّغ عنهم في هذه الجرائم.

يمكن أن يكون للعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا آثار عميقة وطويلة الأمد وخطيرة على الناجيات، تشمل أضرارا جسدية وعقلية واجتماعية قصيرة وطويلة المدى تؤدي إلى ضغوط نفسية شديدة وإيذاء الذات وقد تصل إلى الانتحار، كما قد يكون ردّ فعل الآخرين مدمّرا. تم تحديد العنف وجرائم الشرف كنتيجة مباشرة للاعتداء الجنسي القائم على استخدام الصور والتحرش الجنسي في عدة سياقات. وتؤكد هذه الآثار السلبية الحاجة إلى توفّر خدمات في سياقات العنف القائم على النوع الاجتماعي الطارئة للاستجابة بفعالية للناجيات. ومع ذلك، تتجاوز آثار العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا الأضرار الجسيمة التي تلحق بالناجيات، وتتجاوز كذلك إمكانيّات المهنيات وبرامج التصدّي للعنف القائم على النوع الاجتماعي وقدرتهن على التخفيف من حدّته والوقاية منه في السياقات الإنسانية.

العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا هو انتهاك لحقوق الإنسان المتعلّقة بالمرأة

إن العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا هو انتهاك أساسي لحقوق الإنسان المتعلّقة بالمرأة بما في ذلك الحق في الصحة والسلامة الجسدية والحق في العيش في مأمن من العنف والحق في حرية التعبير والوصول إلى المعلومات والحق في الخصوصية وحماية البيانات. أنظري الى الصندوق رقم 1 للاطلاع على موجز قانون حقوق الإنسان المعمول به. وفي البيئات المتضررة من النزاعات، إذا لجأ أطراف النزاع إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا، قد ينتهك هذا الأخير القانون الإنساني الدولي. جاء في تقرير مقرر خاص حول تعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير وحمايته والذي يبحث في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والتمتّع بها على الإنترنت، أنه يجب حماية الحقوق التي يتمتّع بها الأشخاص خارج الإنترنت أيضا على الإنترنت.[5]

يتم التعبير عن حقوق الإنسان وتعزيزها وضمانها من خلال القوانين الوطنية والمعاهدات الإقليمية والدولية والقواعد والمعايير وغيرها من مصادر القانون الدولي، وتقع على عاتق الدول وغيرها من الجهات المسؤولة مسؤولية تعزيز حقوق الإنسان المتعلّقة بالمرأة وحمايتها وضمانها فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا كما ينصّ على ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال إدماج القانون الدولي في القوانين الوطنية. وتتحمل الدول أيضًا مسؤولية تنفيذ تدابير أخرى لحماية النساء والفتيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي لا سيما في الأماكن التي لا توجد فيها أطر قانونية كافية ولا تُجرّم فيها أفعال العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا. في السياقات الإنسانية، قد يكون للجهات الفاعلة الدولية مسؤوليات دعم حقوق الإنسان المتعلّقة بالمرأة فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك عند ارتكابها باستخدام التكنولوجيا. والأهم من ذلك، كما أكّد المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة أنّ الجهات الفاعلة في القطاع الخاص بما فيها منصات الإنترنت وخدماتها تتحمل مسؤوليات حماية حقوق الإنسان المتعلّقة بالمرأة فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا.[6]

الصندوق 1. القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي ينطبق على العنف ضدّ النساء والفتيات عبر الإنترنت[7]

الحق في العيش بمنأى عن العنف القائم على النوع الاجتماعي
تحدد الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التزامات الدول بمكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما في ذلك العنف عبر الإنترنت ضد المرأة وحماية حقوقها الإنسانية، بما في ذلك حق كل امرأة في العيش بمنأى عن العنف. إن أهم اتفاقيات حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، والتي تشمل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بكين، تسبق تطور الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسبق بالتالي أشكال العنف ضد المرأة عبر الإنترنت. قامت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بتحليل تدريجي لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتناولت العنف ضد المرأة عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدة توصيات عامة وملاحظات ختامية.

[4] دن (2020)؛سيمونوفيتش (2018)
[5] رابطة الاتصالات التقدمية. راجعي A/HRC/RES/20/8، المتوفر على: undocs.org/en/A/HRC/RES/20/8
[6] A/HRC/38/47, تقرير المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه على العنف ضد النساء والفتيات عبر الإنترنت من منظور حقوق الإنسان: https://digitallibrary.un.org/record/1641160?ln=en#record-files-collapse-header
[7] مقتطف من A/HRC/38/47، تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه على العنف عبر الإنترنت ضد النساء والفتيات من منظور حقوق الإنسان، ص. 11-13.

الحق في حرية التعبير والوصول إلى المعلومات

حرية التعبير، المنصوص عليها في المادة التاسعة عشر من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة التاسعة عشر من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي تضمن حق كل فرد في "حرية الرأي دون تدخل وفي التماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها من خلال أي وسائل وبغض النظر عن الحدود، سواء شفهيًا أو كتابيًا أو طباعةً أو في شكل فني أو من خلال أي وسائل أخرى يختارها"، تُمارَس اليوم في الفضاء الرقمي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت، بما في ذلك الحق في البحث عن المعلومات وتلقيها ونقلها بحرية على الإنترنت دون رقابة أو تدخل آخر. ويشمل الوصول إلى المعلومات الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي غالبًا ما تتميز بعدم المساواة بين الجنسين أو الفجوة الرقمية بين الجنسين، أي التمييز القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة فيما يتعلق بوصولها إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها؛ مما يعيق تمتع المرأة الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بها. يُعد وصول المرأة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزءًا من حقها في حرية التعبير، وهو ضروري لإعمال حقوق الإنسان الأساسية الأخرى، مثل حق المشاركة في صناعة القرار السياسي وعدم التمييز.

الحق في الخصوصية وحماية البيانات

إن العديد من أشكال العنف عبر الإنترنت هي في حد ذاتها أعمال عنف على أساس النوع الاجتماعي، وتنتهك حقوق النساء والفتيات في الخصوصية، ويُعد نشر أو النشر عبر الإنترنت للصور الحميمة على سبيل المثال دون الحصول على موافقة أو الصور التي تم تعديلها باستخدام برنامج الفوتوشوب لجعلها ذات طبيعة جنسية أو التي تم إنشاؤها لإهانة أو لفضح أو لوصم المرأة، انتهاكًا لحق المرأة في الكرامة وعيش حياة خالية من العنف. سلط تقرير حول الحق في الخصوصية، والذي صدر مؤخرًا من طرف المقرر الخاص، الضوء حول ضرورة تدارس العنف السيبراني ضد الفئات الأكثر ضعفًا، بما في ذلك العنف الأسري الذي يتم بواسطة الأجهزة الرقمية والمخاطر التي تهدد خصوصية الأطفال الصغار والتحيزات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتحيزات الأخرى في الخوارزميات (HRC/A/37/62).

قد تمثل ممارسات العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا استغلالا جنسيا واعتداء جنسيا

قد تشكل بعض ممارسات العنف القائم علي النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا استغلالًا جنسياً واعتداءً جنسياً على النحو المنصوص عليه في نشرة الأمين العام بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين [8]التي تنطبق على جميع وكالات الأمم المتحدة وموظفيها والمتعاقدين والشركاء المنفذين. وبالإضافة إلى الأضرار التي يسببها الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي للناجيات وعائلاتهن، فإنه يشكل خطرا على السمعة والمال والأمن للوكالات الإنسانية.

تتحمل الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية مسؤوليات حماية المتضررات من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي واتخاذ الإجراءات عند معرفتها أو اشتباها في وقوع حادث. بيان التزام اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) بشأن القضاء على الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي الذي يرتكبه موظفو الأمم المتحدة وغير الأمم المتحدة (2006) [9]والبيان اللاحق في 2015[10] يسلطا الضوء على الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي باعتباره انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان، ويذكر بوضوح أن لدى جميع المنظمات الإنسانية مسؤولية أساسية لاتخاذ إجراءات بشأن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.

العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا يقوم بإسكات أصوات النساء وتقليل وجودهن ومشاركتهن عبر الإنترنت

تؤثر تجارب العنف عبر الإنترنت في تفاعل النساء والفتيات وسلوكهن ومشاركتهن عبر الإنترنت، فغالبًا ما تنسحب المستهدفات بشكل مباشر من المشاركة عبر الإنترنت والمنصات والخدمات، والنساء والفتيات الأخريات اللائي يشاهدن العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا عادةً ما يعدلن سلوكهن على الإنترنت ويقيدن ويفرضن الرقابة على ما ينشرن، وينسحبن من المساحات والخدمات الرقمية بسبب مخاوفهن من استهدافهن بالتهديدات والترهيب والمطاردة والاعتداء عبر الإنترنت. كنتيجة للعنف القائم علي النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا، فإن النساء والفتيات "يمارسن الرقابة الذاتية ويقللن أو ينهين مشاركتهن في المساحات الرقمية والأدوار القيادية ... ويعزز التأثير المنهجي لهذا الإسكات الأدوار الجندرية الأبوية، ويثني النساء عن تولي الأدوار القيادية ويقلل من المحتوى المرتبط بالمساواة وحقوق الإنسان على الإنترنت".[11] يشرح البحث الذي أجرته شركة قلتش (Glitch) عن العنف عبر الإنترنت في المملكة المتحدة كيف وثقت منظمات المجتمع المدني وناشطات حقوق الإنسان التأثير الصامت للانتهاكات عبر الإنترنت، لا سيما على ذوات البشرة السوداء والأقليات، حيث وجد هذا البحث أن 41٪ من المستجيبيات ذوات البشرة البيضاء و48٪ من ذوات البشرة السوداء والمنتميات للأقليات قد ذكرن قضاء وقت أقل على الإنترنت بعد مواجهة الإساءة عبره.[12] وتوصلت الأبحاث التي أجرتها منظمة العفو الدولية إلى أن76% من النساء في ثماني دول اللواتي قد تعرضن لسوء المعاملة أو التحرش عبر وسائل التواصل الاجتماعي قد أجرين تغييرات على طريقة استخدامهن لمنصات التواصل الاجتماعي نتيجة لذلك.[13] لهذا كله آثار واضحة ومهمة على المشاركة السياسية والاجتماعية للنساء والفتيات والمشاركة والتعبير والوصول إلى المعلومات والقدرة على التواصل.[14] وفي الواقع، يعود ازدياد الفجوة في "استخدام" التكنولوجيا بين الجنسين جزئيًا إلى مخاوف النساء المتعلقة بالخصوصية والأمان والأمن عبر الإنترنت وعند

[8] ST/SGB/2003/13: https://undocs.org/ST/SGB/2003/13

[9] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/63377.pdf

[10] https://psea.interagencystandingcommittee.org/sites/default/files/2020-06/principals_statement_on_psea_2015.pdf

[11] دن (2020)

[12] غلتش (Glitch) المملكة المتحدة وتحالف إنهاء العنف ضد المرأة (2020) تأثير التموج: كوفيد-*19* ووباء الإساءة عبر الإنترنت: https://glitchcharity.co.uk/wp-content/uploads/2021/04/Glitch-The-Ripple-Effect-Report-COVID-19-online-abuse.pdf

[13] منظمة العفو الدولية (2018) تويتر السام: https://www.amnesty.org/en/latest/research/2018/03/online-violence-against-women-chapter-1/

[14] فرير، م. (2019) التهجم والتحرش: تأثيرها على الصحفيات وتقاريرهن، المؤسسة الإعلامية الدولية للمرأة : Troll-Busters.com https://www.iwmf.org/wp-content/uploads/2018/09/Attacks-and-Harassment.pdf

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[15]

في السياقات الإنسانية، أصبحت الإنترنت مصدرًا حيويًا للمعلومات ورابطًا حيويًا للخدمات للسكان المتضررين بشكل سريع، بما في ذلك الخدمات والبرامج الإنسانية. وتعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضًا أداة مهمة للتواصل والمساءلة، وإذ قللت النساء والفتيات أو تجنبن المشاركة عبر الإنترنت بسبب العنف القائمعلى النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا، سيقلل هذا من وصولهن إلى المعلومات والموارد والخدمات الحيوية. كما أنه يمثل حاجزًا أمام قدرتهن على التواصل مع الجهات الإنسانية حول احتياجاتهن وظروفهن، وكذلك مساءلة الوكالات الإنسانية والجهات الأخرى المسؤولة عن توفير حقوقهن. في الأماكن التي لا تتمتع فيها النساء والفتيات بإمكانية الوصول إلى الهواتف المحمولة أو غيرها من التقنيات، من المرجح أن يكون العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا بمثابة حاجز إضافي أمام الوصول إلى التكنولوجيا، حيث تسعى عائلاتهن إلى حمايتهن من العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت، وبالتالي زيادة ترسيخ الفجوة الرقمية بين الجنسين.

العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا كعائق أمام التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين

تقر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأن لدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والترابط العالمي إمكانيات معتبرة لتسريع التقدم البشري وسد الفجوة الرقمية وتطوير مجتمعات المعرفة. ويركز هدف التنمية المستدامة رقم 5 على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات من خلال القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات (الهدف 2.5) وتعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية لتعزيز تمكين المرأة (الهدف 9.5). علاوة على ذلك فإن الهدف 9 هو أن تعمل الدول على زيادة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كبير، مع السعي إلى توفير وصول عالمي وميسور التكلفة إلى الإنترنت في أقل البلدان نمواً بحلول عام 2020. ومع ذلك، فإن العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا يمثل عقبة أمام التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة، وبالتالي عقبة للتنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين. كما قد يزيد العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا من ترسيخ التمييز القائم على النوع الاجتماعي وعدم المساواة. ستكون التكنولوجيا أمرا ضروريا لتزويد النساء والفتيات بتساوٍ بالقدرة على الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والتمثيل في عمليات صنع القرار السياسي والاقتصادي؛ "يُعد عدم التواجد على الإنترنت أمرًا ضارًا في الزمن الذي اكتسب فيه الإنترنت دوراً أكبر، خاصة خلال جائحة كوفيد-19، في الحصول على وظيفة والحفاظ عليها والوصول إلى المعلومات وممارسة الحقوق الديمقراطية، وامتلاك صوت والحصول على التعليم وإجراء المعاملات التجارية."[16]

الأعمال ذات الأولوية للوقاية من والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا في السياق الإنساني

هناك مسؤوليات والتزامات ومسائلات واضحة أمام مختلف أصحاب المصلحة للوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا والاستجابة له في السياقات المتأثرة بالنزاع والكوارث والنزوح. يتم تقديم الأعمال ذات الأولوية أدناه لتشجيع الوكالات الإنسانية والجهات المانحة والصناعات الرقمية على اتخاذ خطوات للوفاء بالتزاماتها تجاه تعزيز السلامة والحماية وحقوق النساء والفتيات المتأثرات بحالات الطوارئ فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا.

الأعمال ذات الأولوية التي ينبغي أن تتخذها الوكالات الإنسانية

1. افترض وجود العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا في وضع متأثر بحالة طوارئ، واستشر أخصائيات العنف القائم على النوع الاجتماعي للتعرف على طبيعته ونطاقه وآثاره.

2. ادمج مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا في سياسات الحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي وسياسات الصون وتدريب الموظفين واتخاذ خطوات استباقية للوقاية من والاستجابة للاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي عبر التكنولوجيا، بما في ذلك من خلال إنشاء آليات إبلاغ آمنة.

3. دمج السلامة والأمان الرقمي مع الموارد البشرية وسياسات وبروتوكولات التشغيل والتأكد من وجود مبادئ توجيهية واضحة للاستجابة إذا كان اختبر أو ارتكب الموظفون العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا.

4. التعاون مع أخصائيات العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ لتحديد كيفية:
   - الدمج الآمن لمؤشرات العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا في تقييمات الاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة القطاعية؛
   - تحديد وتخفيف مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا في البرامج والخدمات الإنسانية؛

[15] النطاق العريض للأمم المتحدة (2015) العنف السيبراني ضد النساء والفتيات: دعوة للاستيقاظ في جميع أنحاء العالم، وقد تم اطلاق لجنة النطاق العريض للتنمية الرقمية من طرف الاتحاد الدولي للاتصالات.

[16] هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2020) العنف على الإنترنت ضد المرأة في آسيا: دراسة متعددة البلدان، ص. 50: https://asiapacific.unwomen.org/-/media/field%20office%20eseasia/docs/publications/2020/12/ap-ict-vawg-report-7dec20.pdf?la=en&vs=4251

- إنشاء أنظمة للرصد والإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا.

5. المناصرة داخل الهيكلية الإنسانية من خلال المجموعات والآليات الأخرى من أجل:
   - لفت الانتباه وزيادة الالتزام بقضية العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا كقضية تتعلق بالحماية وحقوق الإنسان؛
   - توجيه الموارد نحو الوقاية من والاستجابة للإساءة والاستغلال المتصلين بالتكنولوجيا في حالات الطوارئ؛
   - تشجيع الوكالات والقطاعات الإنسانية على اتخاذ خطوات استباقية للتخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا والاستجابة بشكل مناسب عند تلقي التقارير، بما في ذلك التقارير المتعلقة بموظفيها.

خمس إجراءات ذات أولوية للجهات المانحة

1. توفير موارد ودعم لتطوير واختبار وتجربة ما يلي:
   - أدوات لإجراء البحوث والتقييمات بشكل آمن بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا في حالات الطوارئ.
   - التوجيهات والأدوات لبرامج وخدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي لإدماج العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا في بروتوكولات وممارسات إدارة الحالة؛
   - استراتيجيات بناء القدرات لدعم العاملات في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي والخدمات وشبكات الإحالة للتصدي بشكل آمن للعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا في الأوضاع الإنسانية.

2. توفير الموارد للجهات الفاعلة في مجال حقوق المرأة على الصعيدين الوطني والإقليمي لعقد المنتديات والأحداث وتطوير موارد المناصرة بالشراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين. الدعم في تطوير شبكات لتبادل الخبرات والمعلومات والتعلم والموارد حول الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا والاستجابة له في السياقات الإنسانية.

3. التأثير في التطورات التكنولوجية في العمل الإنساني، مثل ظهور الهويات الرقمية وتقديم الخدمات الرقمية من خلال تمويل المبادرات التي تعزز سلامة النساء وتمكينهن.

4. الانخراط في المناقشات العالمية حول خصوصية البيانات الرقمية وحمايتها في السياقات الإنسانية، والمناصرة عبر النظام الإنساني لسلامة وأمن وحقوق الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي والنساء والفتيات عامة، ليتم تناولها في الإرشادات والمعايير المتعلقة بالبيانات والتقنيات الرقمية. على سبيل المثال، من خلال التأكد من أخذ الأمان الرقمي للنساء والفتيات بعين الاعتبار عند إعداد الإرشادات والأدوات الخاصة بالبرنامج في السياقات التي يتم فيها نشر أنظمة الهوية البيومترية.

5. دعم عقد الاجتماعات بين مجتمعات مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، والحقوق الرقمية، والتكنولوجيا، بما في ذلك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على المستويين العالمي والإقليمي؛ لتعزيز تبادل المعلومات والتعلم بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا ولتحديد المبادئ والمعايير المشتركة لتوجيه إدماج واستخدام التكنولوجيا بطريقة أخلاقية وآمنة في السياقات الإنسانية.

خمس إجراءات ذات أولوية للصناعات الرقمية والصناعات عبر الإنترنت

1. دعم الإدماج الرقمي للنساء والفتيات والسلامة في الأوضاع المتأثرة بحالات الطوارئ ابتداء من مرحلة التصميم، والمساهمة في تطوير التطبيقات والحلول التقنية الأخرى لرصد سلامة النساء والفتيات وحمايتهن على الإنترنت وعند استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2. التعرف على كيفية استخدام التقنيات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية ارتكاب أعمال العنف وإساءة معاملة النساء والفتيات في السياقات المتأثرة بحالات الطوارئ الإنسانية. ابتكار طرق للاستماع إلى ممثلي النساء والفتيات والمنظمات في السياقات المتأثرة بحالات الطوارئ الإنسانية، وكذلك إلى الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني.

3. تزويد منظمات حقوق المرأة العاملة في السياقات المتأثرة بحالات الطوارئ الإنسانية بالموارد لدعمها في زيادة الوعي والتعليم والدعم العملي والتقني والتدريب على المهارات للنساء والفتيات.

4. إنشاء آليات سرية وآمنة وشفافة للإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا وتوظيف موظفات متخصصات لتلقي الشكاوى المتعلقة بهذا العنف من طرف المنظمات والأفراد في البلدان المتأثرة بحالات الطوارئ الإنسانية لضمان قدرة العاملات على تقييم التقارير وطلبات الإزالة باللغات المحلية بشكل مناسب بناءً على السياق الثقافي المحلي.

5. اتخاذ إجراءات ضد مرتكبي العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا لمنعهم من استخدام منصاتك الرقمية للتحرش بالنساء والفتيات والاعتداء عليهن. كن استباقيًا وأنشئ آليات يسهل الوصول إليها لتصعيد التقارير عن التحرش وسوء المعاملة والعنف، لا سيما فيما يتعلق بالاعتداء الجنسي القائم على استخدام الصور وفي السياقات المتأثرة بحالات الطوارئ والسياقات الهشة.

مكتب المساعدة لمحور مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي

مكتب المساعدة لمحور مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي هو خدمة بحثية واستشارات فنية فريدة تهدف إلى إلهام ودعم الجهات الفاعلة الإنسانية للمساعدة في منع العنف ضد النساء والفتيات في حالات الطوارئ والتخفيف من حدته والاستجابة له. وتديره منظمة التنمية الاجتماعية المباشرة، ويعمل بمكتب المساعدة لمحور مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي قائمة عالمية من كبار الخبيرات المختصات بالنوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وهنَّ على أهبة الاستعداد للمساعدة في توجيه الجهات الفاعلة الإنسانية في الخطوط الأمامية بشأن الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وتخفيف مخاطره وتدابير الاستجابة بما يتماشى مع المعايير الدولية والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات. ووجهات النظر أو الآراء المعبر عنها في منشورات مكتب المساعدة لمحور مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي لا تعكس بالضرورة آراء جميع عضوات محور المسؤولية عن العنف القائم على النوع الاجتماعي، ولا جميع الخبيرات في قائمة مكتب المساعدة لمنظمة التنمية الاجتماعية المباشرة.

مكتب المساعدة لمحور مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي

يمكنك الاتصال بمكتب المساعدة الخاص في مجال المسؤولية عن العنف القائم على النوع الاجتماعي بواسطة البريد الإلكتروني على:

enquiry@gbviehelpdesk.org.uk

مكتب المساعدة متاح من الساعة 09.00 إلى 17.30 بتوقيت غرينتش، من الاثنين إلى الجمعة.

جميع خدماتنا مجانية وسرية.